

منهجية تقرير الناتج المحلي الإجمالي في إمارة عجمان

جميع الحقوق محفوظة © مركز الإحصاء

حكومة عجمان - الإمارات العربية المتحدة @ 2025

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب من قبل أي شخص أو شركة أو جهة بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات و استرجاعها دون الحصول على موافقة مسبقة صادرة من مركز عجمان للإحصاء، حكومة عجمان، دولة الإمارات العربية المتحدة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

مركز الإحصاء - حكومة عجمان
منهجية تقرير الناتج المحلي الإجمالي في إمارة عجمان
الإصدار الأول - 2025

للتواصل وطلب البيانات الإحصائية يرجى التواصل:

مركز عجمان للإحصاء

البريد الإلكتروني: info.scc@ajman.ae

رقم الهاتف: +971 6 701 6770

الموقع الإلكتروني: scc.ajman.ae

ص.ب: 6556، عجمان - دولة الإمارات العربية المتحدة

@sccajman

التعريف بمركز عجمان للإحصاء

تم إنشاء "مركز عجمان للإحصاء" استناداً للمرسوم الأميري رقم (8) لسنة 2022 .
ويعتبر المركز هو الجهة المختصة محلياً في إمارة عجمان والمصدر الرئيس والمرجع الوحيد فيها في الشؤون الإحصائية المنصوص عليها في هذا المرسوم. يهدف المركز إلى تحقيق الغايات التالية:

1. تنظيم وتطوير العمل الإحصائي بما يحقق مصالح الدولة والإمارة.
2. بناء نظام إحصائي محلي متكامل.
3. دعم منظومة اتخاذ القرار في الحكومة ببيانات ومعلومات دقيقة وحديثة.

الرؤية



بالمعرفة نعزز مستقبل عجمان.

الرسالة



الارتقاء بالعمل الإحصائي من خلال تطبيق أفضل الممارسات بإتباع المنهجيات العلمية الإحصائية والمعايير الموصى بها دولياً لتلبي إحتياجات مستخدمي البيانات ومتخذي القرار في الإمارة.

القيم



الجودة / الحيادية / الاحترافية / الموثوقية / الإبداع والابتكار / السرية / الشفافية

منهجية تقرير الناتج المحلي الإجمالي في إمارة عجمان

المحتويات

7	المقدمة.....
7	1.1 أسم المنتج الإحصائي.....
7	2.1 أهداف المنتج الإحصائي.....
8	3.1 أهمية المنتج الإحصائي.....
8	4.1 المجتمع المستهدف.....
8	5.1 الوحدة الإحصائية.....
8	6.1 مصادر البيانات.....
10	7.1 أسلوب تنفيذ جمع البيانات.....
10	8.1 أسلوب المعاينة.....
10	9.1 نماذج جمع البيانات.....
10	10.1 مراحل انتاج البيانات.....
11	11.1 المنهج العام وأساس القياس.....
12	12.1 المنهجية الإحصائية لإعداد التقديرات للناتج المحلي الإجمالي.....
13	13.1 منهجية قطاع المشروعات غير المالية.....
18	14.1 قطاع المشروعات المالية.....
19	15.1 قطاع الخدمات الحكومية.....

20.....	16.1 الخدمات المنزلية.....
21.....	17.1 ملخص منهجيات حساب الناتج المحلي الإجمالي.....
22.....	18.1 التصنيفات المستخدمة.....
22.....	19.1 آلية تدقيق البيانات.....
22.....	20.1 دورية المنتج الإحصائي.....
22.....	21.1 الإطار الزمني والمكاني.....
22.....	1.21.1 الإطار الزمني.....
22.....	2.21.1 الإطار المكاني.....
23.....	22.1 المفاهيم والمصطلحات.....
25.....	23.1 المخرجات العامة.....
25.....	24.1 مؤشرات الأداء وآلية احتسابها.....
25.....	25.1 وقتية الإصدار.....
25.....	26.1 أسلوب النشر:.....

المقدمة

يعد نظام الحسابات القومية لعام 2008 (SNA 2008) الصادر عن الأمم المتحدة المرجع الإحصائي والإطار المفاهيمي الرئيس لإعداد حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وبناءً على ذلك، اعتمد مركز عجمان للإحصاء على هذا النظام في إعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، مستنداً إلى أحدث المنهجيات والممارسات الدولية في هذا المجال، وتعتبر منهجية الناتج المحلي الإجمالي الركيزة الأساسية والإطار النظري لإعداد تقديرات دقيقة ومحدثة للحسابات القومية ضمن فترات زمنية قصيرة، وبما ينسجم مع متطلبات رصد الأداء الاقتصادي على مستوى إمارة عجمان.

وتشتمل هذه المنهجية على توضيح الأهداف، ومصادر البيانات، والأساليب المستخدمة في قياس الناتج المحلي الإجمالي، كما تعتمد على تنفيذ مسح سنوي باستخدام أدوات وتقنيات إحصائية معتمدة دولياً، بما يضمن جودة البيانات ودقتها، وتشمل هذه العملية مراحل متعددة تبدأ من تصميم الإطار الإحصائي وتحديد حجم العينة وطريقة اختيارها، مروراً بعمليات جمع البيانات والتحقق من صحتها، وانتهاءً بمعالجة النتائج وتحليلها واستخراج المؤشرات اللازمة لدعم متخذي القرار وتلبية احتياجات التخطيط الاقتصادي.

1.1 أسم المنتج الإحصائي

منهجية تقرير الناتج المحلي الإجمالي في إمارة عجمان

2.1 أهداف المنتج الإحصائي

- توفير تقديرات للناتج المحلي الإجمالي في إمارة عجمان مفصل حسب النشاط بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة (الإسمي والحقيقي).
- حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة كمؤشر للرفاه الاجتماعي.
- تحليل مكونات الاقتصاد الكلي في الإمارة، من حيث إجمالي الإنتاج، والاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، وذلك وفقاً للأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الجارية

3.1 أهمية المنتج الإحصائي

يعتبر توفير البيانات الاقتصادية على مستوى إمارة عجمان أمراً حيوياً ومحورياً في رسم سياسة التنمية المحلية للإمارة لأنها تساعد على تحقيق فهم أكبر لإتجاهات النمو وتطور الأداء الاقتصادي المحلي، وتوفير أساس معلوماتي موثوق لرصد وتقييم التطور الاقتصادي على مستوى النشاط الاقتصادي في الإمارة، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات ورسم السياسات من قبل الحكومة المحلية والقطاع الخاص، وكذلك المساهمة في إثراء قواعد المعلومات بشكل يدعم فهم الباحثين والمختصين لمختلف جوانب التنمية المستدامة في إمارة عجمان، كون هذه القواعد تعمل على تعزيز القدرة في تخصيص الموارد الملائمة لمختلف جوانب التنمية المستدامة للإمارة، وتدعم خطط جذب الاستثمارات من خلال تحليل الواقع الاقتصادي وتحديد الأنشطة التي تشكل فرصاً استثمارية.

4.1 المجتمع المستهدف

كافة الوحدات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات ضمن حدود إمارة عجمان.

5.1 الوحدة الإحصائية

المنشأة الاقتصادية كوحدة قياس رئيسية للإنتاج.

6.1 مصادر البيانات

1.6.1 الإطار العام للمنشآت في إمارة عجمان

يتوفر في إمارة عجمان إطار شامل للمنشآت العاملة في الإمارة وذلك من خلال البيانات السجلية، التي يتم توفيرها من كافة جهات الترخيص، ويتم إجراء التحديثات الدورية على الإطار تبعاً للمسوح الاقتصادية السنوية والربعية، ويغطي الإطار كامل الإقليم الاقتصادي لإمارة عجمان بحيث يشمل المنشآت العاملة المسجلة حسب المنطقة الاقتصادية والتي تشمل منطقة التنمية الاقتصادية ومنطقة عجمان الحرة ومنطقة المدينة الإعلامية. يستخدم الإطار التصنيف الدولي الصناعي للأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع بما يعزز الإتساق مع البيانات الإحصائية التي تصدر من جهات إحصائية أخرى داخل الدولة ويعتبر هذا الإطار البنية الأساسية التي يبني عليها لغايات تطبيق منهج الإنتاج في تقدير الناتج المحلي للإمارة.

2.6.1 بيانات المسح الاقتصادي والعينة

- تستخدم نتائج المسح الاقتصادي السنوي بشكل رئيسي في حساب الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنهج الإنتاج.
- يتم بناء تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام لجميع الأنشطة الاقتصادية المغطاة في المسح الاقتصادي بناءً على نسب استجابة مقبولة شاملة لجميع الطبقات في العينة المستهدفة.

3.6.1 بيانات مسح دخل وإنفاق الأسرة

يستخدم مركز عجمان للإحصاء بيانات مسح دخل وإنفاق الأسرة للسنوات 2014 و2019 و2024 ويعتبر هذا النوع من البيانات مصدراً في بناء تقديرات الناتج المحلي للإمارة من خلال استخدام إحدى طرق تقدير الناتج المحلي حسب المنهجيات الدولية المتمثلة بطريقة الإنفاق أو الدخل. عدا عن كون مسح دخل وإنفاق الأسرة مصدراً لتوفير القيمة الإجمالية لإنفاق الأسر على مختلف السلع والخدمات فقد وفر المسح بيانات عن إجمالي دخول الأسر حسب مصادر الدخل. ساهم مسح دخل وإنفاق الأسرة في توفير بيانات تفصيلية عن إنفاق الأسر في قطاعات محددة مثل العقارات والصحة والتعليم والاتصالات وغيرها، وتم الأخذ بالاعتبار أن جميع إنفاق الأسر لم يقع ضمن حدود الإمارة، ويتم الاعتماد على البيانات السابقة في إجراء تقديرات تتوافق مع التغيرات السكانية في الإمارة.

4.6.1 بيانات مسح القوى العاملة

ينفذ مركز عجمان للإحصاء مسح منتظمة للقوى العاملة مما يوفر بيانات سنوية عن حجم التغير في قوة العمل حسب القطاعات الاقتصادية. يهدف مسح القوى العاملة إلى معرفة حجم وخصائص القوى العاملة في الإمارة ومعرفة بعض المؤشرات الخاصة بالمشتغلين والمتعطلين والأفراد داخل وخارج القوى العاملة، يتم اختيار عينة عنقودية منتظمة ممثلة للخصائص السكانية والديموغرافية لإمارة عجمان. يوفر مسح القوى العاملة بيانات عن أعداد المشتغلين حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتي تعتبر إحدى المؤشرات التي تقيس أحجام المنشآت وفقاً لحجم قوة العمل بالإضافة إلى توفير بيانات مقارنة عن التغيرات التي طرأت على قوة العمل وتوزيعها على القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

5.6.1 بيانات الأسعار والأرقام القياسية

تعتبر الأسعار من أهم المؤشرات الاقتصادية في جميع الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية حيث تُستخدم في مجالات واسعة ومتعددة في الاقتصاد القومي، مثل المعاملات التجارية الداخلية والخارجية وفي مجال توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة وفي وضع السياسات الاقتصادية بعيدة المدى بالإضافة إلى تحليل الواقع الاقتصادي القائم.

توفر الأرقام القياسية مؤشرات في التغيرات السعيرية لمجموعة واسعة من السلع والتي يمكن الاستناد إليها كمثبطات سعيرية في حسابات الناتج المحلي الإجمالي.

7.1 أسلوب تنفيذ جمع البيانات

عبر المسوح الميدانية للمنشآت، إضافة إلى جمع البيانات من السجلات الإدارية المتاحة.

8.1 أسلوب المعاينة

يتم استخدام أسلوب المعاينة الطبقية.

9.1 نماذج جمع البيانات

- استمارة المسح الاقتصادي.
- النماذج الإلكترونية لجمع البيانات من الجهات الحكومية.

10.1 مراحل إنتاج البيانات

- جمع البيانات من المصادر المختلفة.
- معالجة البيانات وتنقيحها.
- تطبيق منهجية الحسابات القومية لاحتساب الناتج المحلي.
- مراجعة وتدقيق النتائج.
- إعداد الجداول والمؤشرات النهائية.

11.1 المنهج العام وأساس القياس

يستند قياس الناتج المحلي الإجمالي في إمارة عجمان إلى مقياس الناتج المحلي الإجمالي القائم على الإنتاج (منهج الإنتاج) في معظم الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى منهج الدخل (مكونات القيمة المضافة) خاصة في القطاع الحكومي، ولا يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بالإستناد على منهج الإنفاق؛ وذلك كون هذا النهج يتطلب كمياً كبيراً من المعلومات عن التدفقات السلعية والخدمات بين الإمارات وهذه البيانات غير متاحة حالياً ويحتاج توفيرها جهداً وموارداً كثيرة وتعتبر مكلفة مقارنة بمنهج الإنتاج والدخل.

وللوصول إلى تقديرات الناتج المحلي تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي في إمارة عجمان بناءً على تقدير القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية وفقاً لمنهج الإنتاج والتي تساوي (قيمة الإنتاج من السلع والخدمات بعد خصم كافة تكاليف المواد والخدمات المستخدمة في العملية الإنتاجية على مستوى المنشأة)، ويُقدر الإنتاج - بما يشمل الضرائب المفروضة على الإنتاج والإعانات - بشكل يتسق مع المنهج المتبع على المستوى الاتحادي في تقديرات الناتج المحلي للدولة.

ويتكون الناتج المحلي الإجمالي من المكونات التالية والتي تعبر عن الدخل لعوامل الإنتاج: تعويضات العاملين والإهلاك وفائض التشغيل والإعانات الحكومية والضرائب على الإنتاج، وحيث أن القطاع الحكومي لا يوجد له فائض تشغيل فإن القيمة المضافة للحكومة تساوي التعويضات مضافةً إليها قيمة الإهلاك المقدرة على الأصول الثابتة.

ويعتبر نهج الإنتاج هو النهج المفضل دولياً لتقدير الناتج المحلي على مستوى الإقليم/الإمارة حيث أن هذا الأسلوب يتيح قياس القيمة المضافة ضمن النشاط للمؤسسات مباشرة، مما ينعكس بشكل مفيد على القدرة التحليلية حيث يمكن تحديد النشاط والمؤسسات الأكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي مما يعزز قدرات متخذي القرار في رسم السياسات، ويُعرف هذا الأسلوب بالنهج التصاعدي حيث يتم تجميع القيمة المضافة من مستوى المؤسسة إلى مستوى النشاط وصولاً إلى الناتج الإجمالي، إضافة إلى أن إتباع نهج الإنتاج وبناء الإجماليات إنطلاقاً من المستوى الأدنى للتفاصيل يدعم ويسهل اختيار وتركيب المؤشرات السعرية التي يُستند إليها في عملية التثبيط لتقدير الناتج الحقيقي للإمارة وخصوصاً أن العديد من المؤشرات السعرية المتوفرة تتسق مع هذا النهج وتجعل عملية القياس أكثر تمثيلاً للواقع المحلي في الإمارة.

12.1 المنهجية الإحصائية لإعداد التقديرات للناتج المحلي الإجمالي

1.12.1 التقديرات السنوية للناتج المحلي الإجمالي

تعتبر نتائج المسوح الاقتصادية السنوية التي يقوم بها مركز عجمان للإحصاء العمود الفقري لعملية إعداد التقديرات السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى البيانات السجلية التي تنشرها بعض الجهات المختصة (الحسابات الختامية، بيانات التجارة الخارجية، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وغيرها وتنفذ المسوح الاقتصادية بشكل سنوي حيث يتم تغطية كافة المنشآت العاملة في إمارة عجمان وتغطية كافة المناطق ضمن حدود الإمارة شاملاً المناطق الحرة التي تعتبر ضمن الإقليم الاقتصادي في إمارة عجمان ولغاية ضمان التغطية لكافة المنشآت تُجمع البيانات من المنشآت التي تكون صفتها واحدة من الصفات التالية:

- المنشآت المفردة وتعمل فقط في الإمارة (وحيدة النشاط ووحيدة المنطقة).
 - الفروع داخل الإمارة التي تملك حسابات مستقلة ومركزها الرئيسي خارج الإمارة (وحيدة النشاط).
 - المركز الرئيسي للفروع داخل الإمارة ووحيدة النشاط وليست وحيدة المنطقة بحيث يتم جمع البيانات عن جميع فروع الإمارة والمركز الرئيسي للمنشأة التي تصنف كمنشأة منطقة أي تعمل فقط بإمارة عجمان حيث تجمع البيانات عن جميع فروع المنشأة من المركز الرئيسي.
- وتم مراعاة استخدام أحدث التصنيف الدولية سواء كان يتعلق بتصنيف الأنشطة الاقتصادية (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التفتيح الرابع ISIC4) أو تصنيف المعاملات المحاسبية (نظام الحسابات القومية 2008) أو تصنيف بيانات التجارة الخارجية (النظام المنسق لإحصاءات التجارة الخارجية) وغيرها من التصنيف الدولية الأخرى.
- وقد تم احتساب قيمة الإنتاج لكل نشاط على حدة ومن ثم تطرح منها قيمة الاستهلاك الوسيط للوصول إلى القيمة المضافة بالأسعار الجارية التي يتم تثبيتها باستخدام مؤشرات سعرية للحصول على القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لكل نشاط وهنا تجدر الإشارة أن هذه التقديرات قائمة على أساس سنة أساس متحركة وليست ثابتة وذلك وفقاً لتوصيات نظام الحسابات القومية 2008.

13.1 منهجية قطاع المشروعات غير المالية

1.13.1 الزراعة والحراجة وصيد الأسماك

يغطي هذا القطاع أنشطة الإنتاج النباتي والحيواني، ويشمل نشاط الإنتاج الزراعي المحاصيل الحقلية، والخضروات والفواكه، والأنشطة الثانوية الأخرى لوحداث الإنتاج النباتي، وأنشطة الإنتاج الحيواني وتشمل إنتاج صيد الأسماك.

ويعتبر هذا القطاع من أقل القطاعات تأثيراً في اقتصاد الإمارة والدولة وإن كان قطاعاً مهماً وخاصة على مستوى الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل والذي أصبح في الآونة الأخيرة من القطاعات المستهدفة من قبل الدولة والحكومات المحلية في خطط التنمية.

ويعتمد تقديرات القيمة المضافة لهذا النشاط على مجموعة من البيانات التفصيلية على أعداد المواشي وكميات وقيم الإنتاج (حليب، دواجن، بيض، خضروات وفواكه) يتم جمعها من خلال المسح الزراعي السنوي الذي يقوم به المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء بالتعاون مع مركز عجمان للإحصاء على مستوى المزارع التجارية المنظمة الموجودة في الإمارة وتوفر استمارة المسح للمزارع المنظمة بيانات عن الإنتاج والاستهلاك الوسيط والتكوين الرأسمالي مما يمكن من احتساب المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للقطاع.

استخدم أيضاً في تقدير بيانات القطاع الزراعي بيانات صيد الأسماك من خلال ما توفره جمعية الصيادين في إمارة عجمان حول كميات الأسماك المحلية والمتوسطات السعرية للصادرات السمكية.

2.13.1 الصناعات الإستخراجية

تصنف أنشطة التعدين واستغلال المحاجر ضمن الباب باء والأقسام 05-09 حسب التصنيف الصناعي الدولي التنقيح الرابع ويتمثل هذا النشاط بعمليات استخراج النفط الخام وأنشطة التعدين وأنشطة استغلال المحاجر كما يشمل هذا النشاط أيضاً مختلف الأنشطة الداعمة التي تقدم خدمات الحفر والخدمات المساندة الأخرى، وحيث أنه لا يتوفر في إمارة عجمان أنشطة مرتبطة باستخراج النفط فقد تم تغطية الأنشطة الموجودة المتمثلة في نشاط المحاجر ونشاط دعم التعدين في المسح الاقتصادي وتم تغطية جميع المحاجر في الإمارة بطريقة المسح الشامل.

تم تقدير القيمة المضافة لهذا النشاط اعتماداً على بيانات المسح الاقتصادي الذي وفر بيانات عن الإنتاج والاستهلاك الوسيط والتكوين الرأسمالي وتعويضات العاملين من استمارة المسح.

3.13.1 الصناعات التحويلية

يعرف التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع نشاط الصناعات التحويلية بأنه يشمل جميع الأنشطة والعمليات التي تزاوُلها المنشأة المرخصة بهدف تحويل المواد الأولية والمنتجات نصف المصنوعة من حيث جوهرها أو تركيبها أو مظهرها إلى منتجات كاملة الصنع أو نصف مصنوعة، وتقع هذه الأنشطة ضمن الباب جيم من القسم 10-33، حسب التصنيف الصناعي الدولي يتم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد حسابات هذه الأنشطة من خلال تنفيذ مسح سنوي بالعينة للمنشآت الصناعية إستناداً إلى إطار شامل لجميع المنشآت الصناعية العاملة في الإمارة، ويتم سحب العينة بحيث تكون ممثلة للأنشطة الصناعية على مستوى الحد الثاني من التصنيف المعياري الدولي للأنشطة الاقتصادية، تجمع عنها بيانات تفصيلية عن الإنتاج ومستلزماته، بالإضافة إلى بيانات عن أعداد العاملين وعوائدهم، وأنواع الدخول الأخرى، والنفقات والمعاملات الأخرى سواء كانت جارية أو رأسمالية، ويتم أيضاً جمع بيانات تتعلق بالأصول والخصوم المالية وغير المالية والتي يمكن استخدامها في تقدير التكوين الرأسمالي بذلك تغطي هذه المسوح كامل الإنتاج الصناعي على مستوى الإمارة.

يتم تقدير الإنتاج القائم بالأسعار الأساسية الجارية، أما الاستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية فيتم الحصول على بياناته التفصيلية من نتائج المسح الصناعي حيث يوفر المسح بيانات عن مستلزمات الإنتاج السلعية والتي من أهمها قيمة المواد الأولية المستخدمة وقيمة المياه والكهرباء وغيرها من المستلزمات السلعية المستخدمة في الإنتاج خلال العام ويوفر أيضاً بيانات عن قيمة مستلزمات الإنتاج الخدمية كإيجارات المباني والآلات، الاتصالات، النقل، تدقيق الحسابات وغيرها من البيانات التفصيلية. أما تقديرات النشاط الصناعي بالأسعار الثابتة فتتم على مستوى الحد الأول لنشاط الصناعة وذلك بالإعتماد على الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين ويتم تطبيق ذلك على القيمة المضافة للأنشطة الصناعية.

4.13.1 الكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحي

يشمل هذا النشاط عمليات توليد وتحويل الطاقة الكهربائية وتوزيعها عبر الشبكات الكهربائية، كما يشمل عمليات استخراج وجمع وتنقية وتوزيع المياه والتي يتم إنتاجها من قبل منتج وحيد مما أدى إلى دمج نشاط المياه مع هذا النشاط.

يتم تقدير القيمة المضافة بالأسعار الجارية لهذا النشاط اعتماداً على التقارير المالية للمنشآت الفاعلة في هذا المجال وبالاعتماد على بيانات يتم توفيرها من الاتحاد للماء والكهرباء بالإضافة إلى ما تم توفيره من بيانات إنفاق الأسر على المياه والكهرباء والصرف الصحي ومن خلال استمارة المسح الاقتصادي التي وفرت قيمة إنفاق قطاع الأعمال، ومن ثم يتم استخدام مؤشرات سعرية لتثبيط قيمة الإنتاج من ناحية أخرى لتثبيط قيمة الإستهلاك الوسيط والتي يتم بنائها اعتماداً على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مما يمكن من حساب القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

5.13.1 التشييد

يشمل هذا النشاط عمليات بناء المباني السكنية وغير السكنية وتشيد الطرقات والجسور والموانئ ومد شبكات مياه الشرب والمجاري وإنشاء محطات الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تقع ضمن الباب واو من التصنيف الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع، تنفذ الأعمال الإنشائية في إمارة عجمان من قبل مقاولين مسجلين ومعتمدين رسمياً من قبل الجهات المختصة، وقد يقوم المقاول المسجل بتنفيذ جزء من أعماله من خلال إحالتها إلى مقاول فرعي (بالباطن) حيث يمكن أن تكون هذه المقاول الفرعية عبارة عن تقديم المواد والمصنعية أو القيام بأعمال المصنعية فقط.

وتغطي هذه الأنشطة بمسوح ميدانية سنوية لجمع بيانات تتعلق بنشاط التشييد من خلال تغطية شاملة للمنشأة التي تزيد عمالتها عن 50 عامل وتسحب عينة عشوائية لباقي منشآت النشاط ويتم جمع البيانات من هؤلاء المقاولين باستخدام استمارة المسح التي تلي احتياجات الحسابات القومية كالبيانات اللازمة لتقدير القيمة المضافة حيث شملت بيانات الإنتاج الأعمال الإنشائية المنفذة من قبلهم وكذلك أعمال الأبنية والإنشاءات المحالة عليهم كمقاولين فرعيين أو من الباطن، في حين أن بيانات الإستهلاك الوسيط للمقاولين المسجلين تشمل مصروفات الإنتاج السلعية والخدمية بالإضافة للأعمال المحالة إلى

مقاولين فرعيين، حيث تصنف كإنتاج قائم للمقاولين الفرعيين، وإستهلاك وسيط للمقاولين الرئيسيين ويوفر المسح السنوي كافة البيانات التي تمكن من احتساب المتغيرات الرئيسية من تعويضات عاملين وتكوين رأسمالي، تستخدم مخفضات سعرية لتكاليف مواد البناء لحساب القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط التشييد.

6.13.1 تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية

يشمل هذا النشاط بيع أي نوع من السلع بالجملة أو التجزئة وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع. ويغطي الأنشطة التي تقع ضمن الباب زاي والأقسام 45-47 من التصنيف الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع من نظام الحسابات القومية، يتطلب نشاط التجارة معاملة خاصة سواء كانت تجارة جملة أو تجزئة، فهو لا يعامل السلع المشتراة كجزء من الاستهلاك الوسيط للتجار وذلك عندما يعاد بيعها حتى وإن أدخل عليها قدر ضئيل من التجهيزات، كالتصنيف والتغليف وغيرها. ويعامل تجار الجملة والتجزئة على أنهم يوردون إلى زبائنهم خدمات لا سلعاً وتقاس مخرجاتهم بمجموع قيمة الهوامش التجارية المتحققة على السلع التي يشترونها بغرض إعادة بيعها. ويعرف الهامش التجاري بأنه الفرق بين السعر الفعلي أو المحتسب المدفوع لشراء سلعة ما لإعادة بيعها والسعر الذي بيعت به. ومن أجل إعداد تقديرات القيمة المضافة والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لهذا النشاط تم الإعتماد على نتائج المسح السنوي حول المنشآت الفاعلة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح والتي توفر بيانات وافية عن الهامش التجاري (المبيعات ناقصاً المشتريات زائداً التغير في المخزون من البضائع) وكذلك عن الإيرادات من أنشطة إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية ومختلف الإيرادات التشغيلية والتحويلية الأخرى.

كما توفر بيانات تفصيلية عن الاستهلاك الوسيط لهذه المنشآت والبيانات التفصيلية الأخرى التي تعتبر مهمة لإحتساب المؤشرات الرئيسية للنشاط. من ثم يتم تركيب مؤشر سعري خاص لتقدير القيمة المضافة بالأسعار الثابتة حيث يتم استخدام مؤشرات سعرية من بيانات الواردات ومؤشرات سعرية من المجموعات الفرعية لأسعار المستهلكين ليتم تقدير القيم بالأسعار الثابتة.

7.13.1 المطاعم والفنادق

يشمل هذا النشاط أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية والتي تقع ضمن الباب طاء والأقسام 55-56 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع، تعتمد تقديرات القيمة المضافة لهذا النشاط على البيانات التفصيلية التي يوفرها المسح السنوي حول الفنادق والمطاعم التي تشمل بيانات عن الإيرادات ومستلزمات الإنتاج وغيرها من البيانات التفصيلية التي تمكن من حساب أهم المتغيرات الاقتصادية لهذا النشاط والمتمثلة في الإنتاج والاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين والتكوين الرأسمالي وفائض التشغيل. تستخدم مؤشرات سعرية عن سعر خدمات الإقامة وعن أسعار الخدمات الغذائية للمرور من القيمة المضافة بالأسعار الجارية إلى القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط المطاعم والفنادق.

8.13.1 الأنشطة العقارية

يشمل هذا النشاط بيع وشراء العقارات وتأجير العقارات، أو تقديم خدمات أخرى تتصل بالعقارات مثل تقييم قيمة العقار أو القيام بدور وكلاء عقد التنفيذ في شراء العقارات، ويشمل كذلك الإيجارات السكنية سواء المدفوعة أو المقدرة عن المباني المشغولة بملكها والتي يُعتمد في تقدير قيمتها على بيانات مسح دخل ونفقات الأسر المعيشية. ويعتبر مسح العقارات وخدمات الأعمال المصدر الرئيسي لبيانات هذا النشاط، ويستخدم التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بند الإيجارات الفعلية لحساب القيمة المضافة بالأسعار الثابتة إنطلاقاً من القيمة المضافة بالأسعار الجارية.

9.13.1 النقل والتخزين

يشمل هذا النشاط تقديم خدمات نقل الركاب والبضائع، عن طريق خطوط أنابيب، وكذلك النقل البري والبحري والجوي، كما يشمل الأنشطة المرتبطة بالنقل والتخزين مثل مرافئ الموانئ، ومناولة البضائع، وتخزينها وما إلى ذلك ويدخل في هذا النشاط إيجار معدات النقل مع سائق، كما يدخل في هذا النشاط أيضاً أنشطة البريد وأنشطة توصيل البريد بواسطة مندوبين.

تعتمد تقديرات القيمة المضافة لهذا النشاط أساساً على بيانات المسح السنوي على منشآت القطاع الخاص الفاعلة في نشاط النقل والتخزين بالإضافة إلى البيانات السجلية لمؤسسات القطاع العام في هذا النشاط، حيث يتم تقدير قيمة الإنتاج وكذلك قيمة الاستهلاك الوسيط لحساب القيمة المضافة بالأسعار الجارية. ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بحسب نوع الخدمة (نقل بري، نقل جوي، نقل مائي أو خدمات داعمة) من أجل تقدير القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

10.13.1 أنشطة الخدمات الأخرى

وتشمل هذه الأنشطة كلاً من نشاط المعلومات والاتصالات والتعليم والأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي وأنشطة الفنون والترفيه والتسلية بالإضافة إلى أنشطة الخدمات الأخرى.

وتعتبر بيانات المسح السنوية على المنشآت العاملة في هذه الأنشطة هي المصدر الأساسي لتقديرات القيمة المضافة لكل نشاط على حدة، هذا بالإضافة إلى مجمل البيانات السجلية في هذه الأنشطة التي تعتبر مكملًا أساسيًا لهذه التقديرات.

ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بحسب نوع الخدمة التي يوفرها النشاط كمثبط للحصول على القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

14.1 قطاع المشروعات المالية

يشمل هذا القطاع أنشطة الخدمات المالية بما فيها التأمين وإعادة التأمين وأنشطة تمويل المعاشات التقاعدية وأنشطة دعم الخدمات المالية، ويشمل أيضاً أنشطة إمسك الأصول، مثل أنشطة الشركات القابضة وأنشطة الائتمانات والصناديق والكيانات المالية المشابهة، تصنف الأنشطة الداخلة في هذه الفئة ضمن طائفة التبويب (كاف) وذلك حسب التصنيف الصناعي الدولي للأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع وتتضمن هذه الفئة جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالوساطة المالية والمصنفة ضمن الأقسام 64-66 و يعتبر المسح السنوي حول الخدمات المالية وخدمات التأمين المصدر الأساسي لتقديرات الإنتاج والاستهلاك الوسيط ومن ثم القيمة المضافة لهذا القطاع.

ويتم حساب الإنتاج لكل من الأنشطة المشمولة في هذا القطاع بصورة مختلفة حسب توصيات نظام الحسابات القومية 2008 وفيما يلي شرح لمنهجية حساب قيمة الإنتاج بحسب نوع النشاط حيث يتم حساب إنتاج المنشآت البنكية من خلال الإيرادات التشغيلية إضافة إلى قيمة الخدمات المالية، حيث يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين كمخفضات لحساب القيمة المضافة للأنشطة المالية وأنشطة التأمين.

1.14.1 نشاط التأمين وإعادة التأمين

ويشتمل نشاط التأمين على التأمين على الحياة وإعادة التأمين على الحياة وأنواع التأمين الأخرى غير التأمين على الحياة، ولاحتساب الإنتاج في هذا النشاط تم تصميم إستمارة تراعي احتياجات الحسابات القومية حيث يتم تقدير الإنتاج من خلال احتساب القيمة الضمنية لخدمات التأمين مضافاً إليها قيمة الإيرادات التشغيلية التي تحصل عليها شركات التأمين والقيمة المحتسبة لخدمات التأمين. أستخدم في عملية مراقبة قيمة الإيرادات التشغيلية لخدمات التأمين البيانات التي توفرها هيئة التأمين حول إجمالي وصافي قيمة الأقساط المكتتبة وقيمة المطالبات المدفوعة لمختلف أنواع التأمين والتي غطت تأمين الممتلكات والمسؤوليات، والتأمين الصحي، وتأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال.

15.1 قطاع الخدمات الحكومية

يشمل هذا القطاع الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية التي تقوم بها عادة الإدارة العامة ويشمل ذلك تنفيذ القوانين وتفسيرها وإصدار اللوائح الخاصة بها، وكذلك إدارة البرامج القائمة على أساسها، كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني والنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة، والشؤون الخارجية، وإدارة البرامج الحكومية. تم حساب الإنتاج الحكومي بطريقة مختلفة عن حساب الإنتاج في بقية القطاعات الأخرى، حيث أن الحكومة تقوم بإنتاج الخدمات التي تخدم الأغراض العامة ولا تهدف إلى الربح. ووفقاً لنظام الحسابات القومية يتم تقدير إنتاج الحكومة بطريقة (نهج الدخل). حيث يتم تقدير القيمة المضافة للحكومة من خلال جمع التعويضات (تعويضات العاملين) وقيمة الإهلاك المقدّر للسنة المرجعية على الأصول الثابتة للحكومة والتي يتوفر عنها بيانات من خلال الدائرة المالية للحكومة المحلية والبيان الختامي للحكومة الاتحادية وكون الحكومة لا تهدف إلى الربح ولا يوجد فائض تشغيل فإن احتساب القيمة المضافة يكون من خلال المكونات المذكورة سابقاً.

يتم تقدير الاستهلاك الوسيط من خلال البيانات الرسمية ومن هنا يتم احتساب إجمالي إنتاج الحكومة بجمع الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة مما يوضح طريقة احتساب إنتاج الحكومة بشكل مغاير عن الأنشطة الأخرى.

• القيمة المضافة للحكومة = تعويضات العاملين + الإهلاك على الأصول الثابتة.

• الاستهلاك الوسيط = مجموع إنفاق الحكومة على شراء السلع والخدمات (السلع الاستهلاكية).

• الإنتاج = القيمة المضافة + الاستهلاك الوسيط.

وقد يأخذ في الحسبان ما يتم إنفاقه لصالح الإمارة من الحكومة الاتحادية. ويستخدم الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للانتقال من القيمة المضافة بالأسعار الجارية إلى القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

16.1 الخدمات المنزلية

يتم تقدير القيمة المضافة لهذا النشاط اعتماداً على بيانات إدارة الإقامة وشؤون الأجانب حول عدد خدم المنازل والسائقين والمزارعين وقيمة الأجور لكل فئة كما تعتبر نتائج مسح دخل وإنفاق الأسر المعيشية مصدراً مهماً لمطابقة التقديرات في هذا النشاط.

ويتم بناء مؤشر سعري إنطلاقاً من بيانات أجور الفئات المساعدة الذي يتم ترجيحه بحسب وزن كل فئة من هذه الفئات من أجل استخدامه كمثبط للقيمة المضافة بالأسعار الجارية.

استخدمت التغيرات في أعداد العاملين في قياس مستويات الانتاجية للعامل الواحد ومن ثم حساب الانتاج الكلي للنشاط مع الأخذ بالاعتبار ما تم جمعه من السجلات الرسمية.

17.1 ملخص منهجيات حساب الناتج المحلي الإجمالي

هناك عدة طرق لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي، أما تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في إمارة عجمان فقد تم احتسابها بطريقة الإنتاج.

1- نهج الإنتاج - الناتج المحلي الإجمالي للإمارة	
يقيس نهج الإنتاج الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بأسعار السوق كمجموع القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الأساسية والضرائب على المنتجات بدون دعم. ويتم احتساب إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية بالفرق بين الإنتاج بالأسعار الأساسية والاستهلاك الوسيط بأسعار المشتريين، يكمن التحدي في هذا الأسلوب عند تحديد قيمة الإنتاج لبعض الوحدات المحلية التي تكون جزء من منشآت تعمل في أكثر من إمارة ولا يتوفر حسابات منفصلة عن وحدة الإنتاج المحلية لذلك يتم اللجوء إلى توزيع الإنتاج وفقاً للمؤشرات المتوفرة حيث يمكن أن يستخدم عدد العاملين في الوحدة المحلية منسوبة إلى العدد الإجمالي للعاملين في المنشأة كأساس للتوزيع.	
=	قيمة الإنتاج من السلع والخدمات بما فيه الإنتاج للإستهلاك الذاتي للوحدات المقيمة في الإمارة
-	الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات
+	صافي الضرائب على المنتجات
2- الناتج المحلي الإجمالي - من خلال نهج الدخل	
=	تعويضات العاملين في الإمارة التي تدفعها الوحدات المحلية المقيمة (المنشآت العاملة والمقيمة في الإمارة)
+	فائض التشغيل (المتحقق لكافة الوحدات المقيمة في الإمارة)
+	إهلاك رأس المال الثابت للوحدات المقيمة في الإمارة
3- الناتج المحلي الإجمالي - حسب نهج الإنفاق	
=	الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة في الإمارة
+	الإنفاق الحكومي (المحلي + حصة الإمارة من الإنفاق الاتحادي)
+	تكوين رأس المال الإجمالي (التكوين الرأسمالي الثابت إضافة إلى التغيير في المخزون)

صافي الصادرات (هو عبارة عن الصادرات السلعية والخدمات للوحدات المقيمة في الإمارة مطروحاً منها الواردات السلعية والخدمات الموردة من قبل غير المقيمين في الإمارة أي بقية دول العالم إضافة إلى الواردات من الإمارات الأخرى ويعتبر هذا أكبر تحدي في استخدام هذا النهج حيث لايتوفر بيانات في الغالب عن منشأ الصادرات أو الوجهة النهائية للواردات وكذلك عن التبادل التجاري بين الإمارات مما يجعل الوصول إلى صافي الصادرات المحلي على مستوى الإمارة غاية في الصعوبة)	+
--	---

18.1 التصنيفات المستخدمة

- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC Rev.4).

19.1 آلية تدقيق البيانات

- التحقق من اكتمال البيانات.
- مقارنة النتائج مع الفترات السابقة للكشف عن القيم الشاذة.
- المراجعة مع المصادر الإدارية للتأكد من صحة البيانات.

20.1 دورية المنتج الإحصائي

يتم إصدار المنتج الإحصائي بشكل سنوي.

21.1 الإطار الزمني والمكاني

1.21.1 الإطار الزمني

يمثل الفترة الزمنية التي يغطيها المنتج الإحصائي.

2.21.1 الإطار المكاني

يشمل بيانات المنشآت الاقتصادية في (مدينة عجمان ومنطقتي مصفوت والمنامة).

22.1 المفاهيم والمصطلحات¹

• الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالأسعار الجارية

إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة بعد خصم تكلفة السلع والخدمات المستخدمة في عملية الإنتاج، ولكن قبل خصم مخصصات إستهلاك رأس المال الثابت.

• نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

هو حصة كل فرد من سكان إمارة عجمان من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

• معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

هي التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بين عامين مرجعيين.

• معدلات النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

هي التغير النسبي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بين عاميين مرجعيين.

• نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

هي نسبة القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية من مجموع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

¹ مركز عجمان للإحصاء ، 2023، تقرير الناتج المحلي الإجمالي في إمارة عجمان (إصدار خاص)، الإصدار الخامس، 49 صفحة، الموقع الرسمي لمركز عجمان للإحصاء

- **معدلات النمو السنوية لتعويضات العاملين بالأسعار الجارية**
التغير النسبي في مجموع تعويضات العاملين النقدية والعينية المدفوعة بالأسعار الجارية بين عامين مرجعيين.
- **نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تعويضات العاملين**
الوزن النسبي للنشاط الاقتصادي من إجمالي تعويضات العاملين.
- **القيمة المضافة بالأسعار الجارية**
القيمة المضافة للسلع والخدمات من خلال مساهمات رأس المال والعمالة (أي بعد خصم تكاليف المواد والخدمات المشتراة من إجمالي قيمة الإنتاج).
- **تعويضات العاملين بالأسعار الجارية**
مجموع قيم الرواتب والاجور والمنافع النقدية والعينية التي تدفعها المنشأة للعاملين لديها أو لحسابها لقاء عملهم سواء كان هذا العمل دائم أو عمل مؤقت أو موسمي.
- **الإهلاك (استهلاك رأس المال الثابت)**
يمثل الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة المستخدمة في العملية الإنتاجية خلال فترة الإسناد الزمني ويكون هذا الانخفاض في قيمة الأصول ناتج عن التدهور المادي أو التقادم الطبيعي أو التلف وكأثر لإستخدام الأصول في العملية الإنتاجية.
- **فائض التشغيل**
فائض التشغيل هو المتبقي من قيمة الإنتاج بعد ان يتم طرح الإستهلاك الوسيط وتعويضات الموظفين والضرائب على الإنتاج والواردات صافية من الإعانات، وهو يساوي تقريباً الربح المحاسبي قبل خصم الإستهلاك والضرائب المباشرة وأرباح الأسهم والفوائد المدفوعة والديون المعدومة وقبل إضافة الفوائد والأرباح المستلمة.

• السعر الأساسي

هو المبلغ المستحق للمنتج من المشتري مقابل وحدة من سلعة أو خدمة منتجة ناقصاً أي ضريبة مستحقة مضافاً إليه أي دعم مستحق على تلك الوحدة.

23.1 المخرجات العامة

- جداول الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي.
- معدلات النمو السنوية.
- نسب المساهمة القطاعية في الاقتصاد.

24.1 مؤشرات الأداء وآلية احتسابها

- معدل النمو السنوي

$$100 * \frac{\text{قيمة الناتج المحلي في السنة الحالية} - \text{قيمة الناتج المحلي في السنة السابقة}}{\text{قيمة الناتج المحلي في السنة السابقة}}$$

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة كمؤشر للرفاه الاجتماعي.

$$\left(\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{عدد السكان}} \right) \text{ درهم / فرد / سنة.}$$

- نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية.

25.1 وقتية الإصدار

يتم إصدار التقرير وفق الرزنامة الإحصائية المعتمدة من مركز عجمان للإحصاء.

26.1 أسلوب النشر:

يتم نشر البيانات ضمن إصدار دوري، ويتضمن مجموعة من الجداول الإحصائية و الأشكال البيانية، بما يساهم في عرض النتائج بشكل مبسط وواضح.